الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ وسبل معالجتها

م. فريال مشرف عيدان(*)

المقدمة:

لقد عانى اقتصاد العراق من عدة اختلالات هيكلية مترابطة، تسببت بان يقع البلد في ازمة اقتصادية تفاعلت مع عدة ازمات مترابطة، سياسية واجتماعية، لتنتهي إلى وضعه في مرحلة الخطر، سبق لاكثر من دراسة ان نبهت اليها، والى وجوب ان يتجه صناع السياسات الاقتصادية إلى التعامل معها.

ان ما يميز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي انها اخذت طابع الاستمرارية منذ عدة عقود، على نحو صارت تدفع إلى نتائج متباينة هي بحد ذاتها اصبحت مشكلات مزمنة في المجتمع من قبيل التضخم والبطالة والمديونية، وضعف مؤشرات التنمية البشرية،.. وفي هذه الدراسة سيتم تناول ابرز الاختلالات، سلعية كانت أو مالية أو نقدية، على نحو ولدت مشكلات في الناتج القومي وفي عجز الموازنة وغيرها، والمسبب الرئيس في ذلك هو عدم وجود سياسات اقتصادية واحيانا أخرى وجود سياسات اقتصادية خاطئة، لم تسهم بتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ودائمة.

ان الاقتصاد العراقي يمتلك الكثير من الموارد والمقومات والمزايا التي تتيح له النمو، الا ان تلك الموارد اما أسيء استغلالها أو تعرضت للهدر، ولم يسعف في ذلك ان النظام السياسي قد تغير عام ٢٠٠٣، وظهر نظام جديد، اتيحت له موارد غير مسبوقة، ودعم دولي واضح، تمثل بالدعم الغربي، ومن المنظمات الدولية، وخفض للديون الخارجية، الا ان واقع ذلك الاقتصاد لم يتجه إلى النمو، انما استمر بتعثره، فضاعف من النتائج الاقتصادية السلبية ومنها اتساع دائرة الفقر والمديونية، وانحراف مسار

(*)كلية أقتصاديات الاعمال – جامعة النهرين.

النمو الاقتصادي، الخ، الأمر الذي تعمقت معه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، في ظرف عانى فيه هذا الاقتصاد من تدمير البنى التحتية والانتاجية بسبب ظروف الحرب والعمليات العسكرية والارهابية بعد عام ٢٠٠٣.

اهمية الدراسة والهدف منها: تهدف الدراسة إلى استعراض الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ العام ٢٠٠٣، وبيان مظاهرها، والنتائج التي تترتب عليها، والآليات الممكن اعتمادها في سبيل معالجتها.

وتتجه الدراسة إلى البحث ليس في كافة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي انما البحث في اهمها، ضمن منظور كلي ينتهي الى كون الاقتصاد يعاني من كافة الاختلالات ولا يمكن الوقوف عند وجه واحد منها للقول بانه هو مسبب للمشكلة الاقتصادية في البلد، وتتم الدراسة ضمن المدة الممتدة بين اعوام ٢٠٠٣– ٢٠١٦، مع القاء نظرة للمستقبل عبر طرح رؤى لعلاجات يمكن ان توقف التدهور وتساهم بالعلاج من تلك الاختلالات.

الإشكالية: يعاني الاقتصاد العراقي من العديد من المشكلات، والاختلالات، بفعل التغيرات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المتبعة، والتي تراكم تاثيرها حتى وصل الى طابع مستدام، وهو ما يدعو الى تناول مسبباتها ومظاهرها ونتائجها، وسبل معالجتها.

وهنا تطرح عدة اسئلة في متن هذه الدراسة: ما هي الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي؟ وما تاثيرها؟ وما هي العلاجات الممكنة في الحد منها وانهائها؟

الفرضية: ان العراق يعاني من مشاكل في الاقتصاد، تفاقمت بعد العام ٢٠٠٣ لأسباب مختلفة، جعلته يصل إلى مستوى الاختلالات الهيكلية، وما عمق من تلك الاختلالات انه لم يتم تطبيق حزم اصلاح وعلاجات للحد من نمو تلك الاختلالات وايقاف تاثيرها. ونفترض هنا: ان حجم الاختلالات الموجودة في الاقتصاد العراقي تستدعي اتخاذ اجراءات قصيرة وبعيدة المدى من اجل ايقاف نمو تلك الاختلالات وانهائها.

هيكلية الدراسة: في هذه الدراسة، تم تقسيم الموضوع إلى خمسة مباحث وهي، في الاول: مقومات واداء الاقتصاد العراقي، تم فيه وصف للاقتصاد العراقي، وتطوره. وفي الثاني: تم تناول مظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي. وفي المبحث

الثالث: تم البحث في اسباب الاختلالات الهيكلية الموجودة، وفي المبحث الرابع: نتائج الاختلالات الهيكلية، وفيه سيتم البحث في بعض من نتائج الاختلالات الهيكلية الرئيسية ومنها: مشاكل الناتج القومي، وعجز الموازنة، والبطالة وارتفاع التضخم، وضعف في مؤشرات التنمية البشرية. وفي المبحث الخامس: المعالجات المقترحة للاختلالات الهيكلية، وفيه يتم البحث في اربعة موضوعات فرعية وهي: تكوين رأس المال، والنمو المتوازن للناتج المحلي الاجمالي، والتصنيع الوطني، ودعم الاستثمار، بوصفها علاجات يمكن في حالة تبنيها ان تدفع الى معالجة حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

المبحث الاول: مقومات واداء الاقتصاد العراقي

يتصف الاقتصاد العراقي اليوم بانه اقتصاد يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية وفسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة الانشطة الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع، مع السماح بقدر محدود لدور الدولة في القطاعات والانشطة التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها.

ولقد كان لعام ٢٠٠٣ واقعه وتاثيره في حصول انتقال بالنظام الاقتصادي من نظام ذي خصائص اشتراكية قائم على التخطيط وتدخل الدولة إلى نظام ذي توجه راسمالي، أي ان العراق وفقا لمعنى التحول كان يفترض ان يتجاوز التخطيط التنموي القومي الذي كان سمه مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، الا ان الواضح ان نهج التخطيط فرض ذاته بعد عام ٢٠٠٣ على نحو محدود جدا بصدور خطط التنمية الوطنية للسنوات ٢٠٠٥–٢٠٠٧، و ٢٠٠٧– ٢٠١٠، و٢٠١٠– ٢٠١٤، و ٢٠١٣–٢٠١٧ [١]، الا ان هذا النهج عكس اتجاه مؤقت لحين اكمال خطة الخصخصة والاتجاه إلى دعم النمو

[١]–ينظر الخطة الوطنية للتنمية الوطنية: خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٠ ٭ ٢٠١٤، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١٠. وأيضا: خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٣ ٭ ٢٠١٧، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١٣.

http://www.mop.gov.iq/mop/resources/IT

وأيضا: د. كامل العضاض، خطة التنمية الوطنية في العراق، ٢٠١٣ ٭ ٢٠١٧، ثانيةً، ملاحظات محددة؛ المنهجية والإتساق والتنفيذ والمتابعة، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ١٢ شباط ٢٠١٦.

http://iraqieconomists.net/ar/

عبر الاستثمار واطلاق المبادرة للقطاع الخاص؛ وهو ما عكسته استراتيجية تطوير القطاع الخاص للسنوات ٢٠١٤– ٢٠٣٠ [٢].

وهنا سنشير إلى نقطتين محددتين وهما: مقومات، ومسار تطور الاقتصاد العراقي، وكالاتي:

اولا: مسار تطور الاقتصاد العراقي

لقد سعى العراق منذ التحول إلى النظام الجمهوري عام ١٩٥٨ الى ادارة الملف الاقتصادي عبر ما يعرف بالخطط الاقتصادية القصيرة، وكانت اولى الخطط هي للمدة ١٩٥٩–١٩٦٢، وتوالت بعدها الخطط حتى العام ١٩٨٠ عندما انشغل العراق بالحرب مع ايران، ثم دخل بنظام العقوبات الدولي عام ١٩٩٠، استمرت حتى عام ٢٠٠٣، ليجد العراق نفسه امام بنية اقتصادية شبه مدمرة.

وبعد ان صدر الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ حدد جانب من الوضع الاقتصادي للدولة العراقية، فذهب الدستور في نص المادة ٢٥ إلى: تكفل الدولة باصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسسٍ اقتصاديةٍ حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، وفي المادة ٢٦ منه: تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون[٣]، ومن كلا المادتين لا يمكن استشفاف اتجاه ملائم للنظام الاقتصادي، انما هو يسير باتجاه ترك الامر للتطبيقات التي يمكن ان تعتمدها الحكومة. والتطبيقات تظهر، ان الاقتصاد الذي سارت عليه الدولة بعد العام ٢٠٠٣ انما هو مزيج من:

–الاقتصاد الاشتراكي (المتمثل برفع الانفاق العام والتوسع بالتوظيف الحكومي)

–واقتصاد السوق (من خلال الخضوع لوصفات صندوق النقد الدولي المتمثل بالسعي المتدرج لخفض الانفاق العام والتوسع بتطبيقات الخصخصة واقتصاد السوق)[٤].

٢–استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤– ٢٠٣٠، بغداد، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان ٢٠١٤، ص ص ٣ + ١٦.

٣–دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المواد ٢٥ و ٢٦.

٤–علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١٢، ص ص ٢ + ٤٣

لقد ورث العراق تركة اقتصادية ثقيلة تداخلت بها اختلالات داخلية وخارجية، في ظروف بيئة معقدة، وانتهت كلها إلى مزيد من التعقد في مهام الاقتصاد، وفي عام ٢٠٠٤ فرضت دول نادي باريس على العراق سلسلة من الالتزامات، ومفادها ان تلك الدول ستخفض جانب من الدين الواجب على العراق مقابل ان يجري العراق اصلاح في النظام الاقتصادي، ثم تم تأكيد ذات الالتزام عام ٢٠٠٥ في مؤتمر بروكسل بين الدول الدائنة والعراق، وهنا يقتضي التنويه إلى ان العراق منذ عام ١٩٩٠ دخل ببرنامج فيه قدر مرتفع من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جراء نظام العقوبات، أي في ظل بيئة اقتصادية غير طبيعية، وبدلا من اتجاه العراق إلى انماء مشروع اقتصاد السوق فانه لجأ إلى نظام من الدعم: البطاقة التموينية والدعم الحكومي لأسعار الطاقة، ومضاعفة الشركات الحكومية، فضلا عن توسيع القطاع العام ليكون قادرا على امتصاص جانب من البطالة، ثم جاءت التطورات بعد عام ٢٠٠٣ لتفسح المجال أمام القوى الاجنبية للعمل على تفكيك البناء الاقتصادي الموجود، فطرح رفع الدعم على مراحل والاتجاه للخصخصة، ومن ثم دفع العراق إلى آليات السوق[٥].

وازاء حجم المشكلة التي وقع فيها العراق كونه عانى من تدمير ممنهج للبنية التحتية، وغياب برنامج واضح لاعادة الاعمار، وارتفاع حجم الطلب الوطني على راس المال لاطلاق برامج تشبع الاحتياجات الوطنية، كان تعويل صناع السياسات واهتمامهم ينصب على الآتي[٦]:

١- سداد الديون وفوائد الديون والتعويضات التي فرضت بقرارات اممية، والتي تم الاتفاق على خفض قيمة ما يسدده العراق منها من مستوى ٢٠% عام ٢٠٠٣ إلى مستوى ٥% من العائد الكلي عام ٢٠٠٧.

٥-علي عبد الهادي سالم، في ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي نحو استراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢، جامعة الانبار، ٢٠١٠، ص ص ١٨ - ٢١٩.

٦-رائد فهمي، الاقتصاد العراقي: قضايا وآفاق في الإصلاح والتغيير، مصدر سبق ذكره. وايضا:

Jonathan E. Sanford, Iraq's Economy: Past, Present, Future, Report for Congress, No. RL31944, Washington, Congressional Research Service, June, 2009, pp:2-4.

٢- بناء قدرات دولة في ظل ما تعرضت له القدرات السابقة من انهاء وخاصة على صعيد القدرات العسكرية والامنية، وهي تأخذ الكثير من الموارد، وهو ما شرع به باجندة الاعتماد على الدعم الخارجي ورصد موارد وطنية لاستكماله.

٣- تنفيذ استراتيجيات خفض معدل الفقر، عبر برامج اعادة توزيع الموارد مثل توسيع برامج الرعاية الاجتماعية وتوسيع التوظيف الحكومي.

٤- طلب معونة المانحين والمنظمات الدولية، وفتح المجال للاستثمار الاجنبي لان يتدفق للعراق.

٥- توسيع تصدير النفط العراقي، وبالفعل انتقل الانتاج النفطي من مستوى مليون برميل / يوم عام ٢٠٠٣ إلى مستوى ٣ مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٥، حتى وصل اسهام النفط إلى كونه يمثل ٩٠% من موارد الميزانية العامة (والمتبقي يأتي من الضرائب والرسوم وسندات الخزينة وغيرها من الموارد) ونحو ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

وكان الاتجاه العام هو رفع الاعتماد على عائدات النفط العراقي لتحقيق التنمية، فشرع بطرح استراتيجيات للتنمية الوطنية الاولى عام ٢٠٠٥ والأخرى عام ٢٠٠٧ ثم عام ٢٠١٠ ثم عام ٢٠١٣، وفيهما اعطي دور للقطاع الخاص لان يأخذ دوره كمحرك رئيس للتنمية، الا انه لم يتم تفعيل تلك الاستراتيجيات على ارض الواقع وهو ما اشره عدم وجود تقييم جدي لنتائجها، وعدم وجود تحسن في مستوى الاداء الاقتصادي للبلد.

ثانيا:مقومات الاقتصاد العراقي

يمتلك الاقتصاد العراقي العديد من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية، فطبيعيا هو دولة تحتوي على ثروات هيدروكاربونية سهلة الاستخراج وبكلف اقتصادية مربحة، وحجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط يقارب ١٤٦ مليار برميل، اما غير المؤكد فتوصله بعض التقديرات إلى سقف ٢٢٠ مليار برميل أو ما نسبته ١١% من الاحتياطي العالمي، اما الغاز الطبيعي فاحتياطي العراق منه يقارب ٣٠٠٠ مليار متر مكعب، أو نحو ١,٧% من الاحتياطي العالمي وهو ما يجعله بالمرتبة التاسعة

عالميا[ ]. ولا يتوقف الامر على الهيدروكاربون، انما هناك الكبريت والفوسفات وغيرها، فضلا عن الموارد البشرية المؤهلة، والاراضي التي تصلح لتطوير الانتاج الزراعي ولاقامة مشاريع تنمية مختلفة.

ومن المؤشرات الاقتصادية العامة في العراق هي ان العراق حقق ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي، كما يبينه الجدول (١)، اذ ارتفع من مستوى ٣٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى ٦٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧، ووصل الى نحو ١٢١ مليار دولار عام ٢٠١٠، ونحو ٢٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٤[ ]، وهو ما يبين ان الاقتصاد العراقي ينمو بمعدلات جيدة، جعل العراق ينتقل من الرمتبة ١٢٣ عام ٢٠٠٣ الى المرتبة ٤٩ عالميا عام ٢٠١٤.

كما يبلغ عدد سكانه نحو ٣٣ مليون انسان، ويغلب الشباب عليه، اذ تبلغ الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة نحو ٢٨% من السكان، وفق تقديرات عام ٢٠١٠[ ].

الا انه يقابله تلك المزايا الموجودة، ان الاقتصاد فيه نقاط سلبية، واذا ما اتينا إلى تحليل مقومات هذا الاقتصاد سنجده يتصف بالمقومات الاتية[ ]:

١- انه اقتصاد ريعي، أي يعتمد بمعدلات عالية في تكوين الناتج المحلي (نحو ٧٠%) وفي تغطيه نفقات الموازنة العامة (نحو ٩٠%) على ريع النفط

٢- ان البنية التحتية والصناعية للعراق اما انها مدمرة أو انها غير موجودة.

٧-محمد علي حميد مجيد، الم و المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة الغ ي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١١، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص ص ٢ ٥٣. وأيضا: آفاق الطاقة في العراق، باريس، كالة الطاقة الم ولية، ٢٠١٣، ص ص ٦ ٤ ٥٠

٨-احصاءات البنك الم ولي، إجمالي الناتج المحلي، موقع البنك، استخرج بتاريخ: ٢ ٢اذار ٢٠١٦. http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

٩-تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، التقرير الوطني الثاني حول حالة سكا ن العراق في اطار توصيات المؤتمر الم ولي للسكا ن والتنمية والاهداف الانمائية الالفية، بغداد، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١٢، ص ص ٥ ٧

١ - Mano Sakayan, Anthony H. Cordesman, War and the Iraqi Economy, Washington, CSIS, September 2015, pp: 3-4.

وايضا: سمير عباس النصو ي ازمة الاقتصاد العراقي-التحديات وفرص الاصلاح، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ٩تشرين الثاني ٢٠١٥. http://iraqieconomists.net/ar/

٣- ان العراق قد دخل عام ٢٠١٤ وهو يواجه مشكلات غير اقتصادية في اصلها الا ان لها تاثيرات اقتصادية وهي: كلفة الحرب على الارهاب، وتفشي الفساد، والحاجة لادارة ملف التوسع في الجهاز التنفيذي.

٤- كما ان العراق ما زال مثقل بديون وفوائد ديون وتعويضات كبيرة، وارتفعت بعد العام ٢٠١٤ نتيجة لجوء العراق إلى الاقتراض لتمويل الانفاق اللازم لادارة الدولة العراقية.

٥- يضاف لذلك ضعف في الادخار وفي تكوين راس المال الثابت، اذ قدرت نسبة تكوين رأسمال المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي٢٨,٤ % عام ٢٠٠٧، ووصلت إلى ٣٢,٤% عام ٢٠١٢.

٦- وكذلك، يوجد انخفاض في مساهمة القطاع الخاص في برامج التنمية الوطنية، ومن اللافت للنظر ان نصيب القطاع الخاص هو ٧% من مجموع تكوين رأس المال الثابت عام ٢٠٠٧، ووصلت إلى ١٥% عام ٢٠١٢، وهي تبقى نسبة منخفضة جدا، في حين ان خطة التنمية (٢٠١٤-٢٠١٠) كانت قد وضعت هدف طموح وهو الوصول بتلك النسبة إلى ٣٧% عام ٢٠١٣ الا انها لم تبلغ نصفها، والسبب في ذلك هو انخفاض في معدل الاستثمار في الموارد الوطنية غير النفطية. ورغم ان الحكومة اتجهت الى وضع خطط لزيادة معدل الاستثمار، اذ بلغت نسبة الانفاق المذكور نحو ٢٨% في الموازنة العامة عام ٢٠١١ ونحو ٣١% عام ٢٠١٢، الا ان الملاحظ ان عائد الاستثمار لم تظهر آثاره الاقتصادية على المستوى الكلي[١]. وفي خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣- ٢٠١٧ وضعت الخطة استثمارات حكومية متوقعة بحدود ٢٨٢ مليار دولار، وهو يمثل ٧٩% من مجموع الاستثمار الكلي المتوقع، على ان تاتي النسبة المتبقية وهي ٢١% أو بحدود ٧٤ مليار دولار من القطاع

١-احمد ابريهي علي، الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ٧ شباط ٢٠١٦. http://iraqieconomists.net/ar/2011/07/07/%D8%AF-%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A2/

الخاص[١]، ينظر الجدول (١)، الا انّ الواضح ان الاقتصاد العراقي لما زال غير مستجيب للخطط التي توضع بهذا الشأن.

وما تقدم لا ينف ان القدرات النفطية، والموارد البشرية العراقية قادرة على خلق نهضة اقتصادية، فقدرات العراق على تصدير النفط ارتفعت من نحو ١,٨ مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٠ لتصل إلى اكثر من ٣ مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٥، وهو ما ساعد العراق في الحصول على عائدات جيدة طيلة الاعوام السابقة على عام ٢٠١٤، الا ان انخفاض الاسعار لم تقلل من عائدات العراق إلى نحو خطير انما المسالة مرتبطة بارتفاع الانفاق الحكومي إلى مستويات غير مبررة، اذ ارتفعت من مستوى ٣٥,٨% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٥ ووصولها إلى مستوى ٤٧% من الناتج المحلي في عام ٢٠١١، ينظر الجدول (١)، جراء العمل على توسيع قطاع البطالة المقنعة، فضلا عن عدم التعرض لاتساع نطاق حالات الفساد، وكان يمكن لاغلب المشاريع تنفيذ تلك المشاريع بمبالغ اقل مما رصد لها وان يتجه المتبقي منها إلى دعم قطاع التنمية في مشاريع أخرى ذات فائدة اكبر للمجتمع.

الجدول (١): الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة ونسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية لسنوات مختارة بين ٢٠٠٥– ٢٠١٢

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بمليار دولار	الميزانية العامة بمليار دولار	نسبة الانفاق إلى الناتج المحلي %	نسبة النفقات التشغيلية %	نسبة النفقات الاستثمارية %
٢٠٠٥	٣٣,٣	٢٥	%٣٥,٨	%٨٨	%١٢
٢٠٠٧	٦٩,٥٧	٤١	%٣٥	%٧٨	%٢٢
٢٠٠٩	١٣٣,٣	٦٣	%٤٧,١	%٧١	%٢٩
٢٠١١	١٥٤,٧	٧٨	%٤٧	%٧٢	%٢٨
٢٠١٢	٢١٧,٩	٩٧,٥	%٤٤,٧	%٦٩	%٣١

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، للسنوات ٢٠٠٣– ٢٠١٠ ص ص ٢ ٣
- وزارة المالية، دارة الموازنة، ٢٠١٠ و ٢٠١١و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤.
- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المؤشرات الرئيسية، استخرج بتاريخ: ٢٢ اذار ٢٠١٦.

http://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts-ar

[١]–كامل العضاض، خطة التنمية الوطنية في العراق، ٢٠١٣ * ٢٠١٧، ثانيةً، ملاحظات محددة؛ المنهجية والإتساق والتنفيذ والمتابعة، مصدر سبق ذكره.

ان ما ورد أنفا، يبرر القول ان الاقتصاد العراقي يعاني من اوجه قصور عدة[١] ، فعلى مستوى الاختلالات الهيكيلية مازالت هناك قطاعات مهمة وحيوية مهمشة وتعاني ضعفاً في أدائها وقلة اهتمام صناع السياسة الاقتصادية بها، ولعل من أبرز هذه القطاعات قطاع الصناعة التحويلية (الذي لا تتعدى مساهمته في الناتج المحلي نسبة ٢,٥%) وضعف أداء قطاع المصارف والتأمين (إذ تقل مساهمته عن ٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) وقطاع البناء والتشييد الذي تقترب مساهمته من ٣,٥%، فضلاً عن مشكلات في قطاع الزراعة مثل ضعف الاستثمارات واعتماد أساليب تقليدية في الري والزراعة، وهو ما جعل مساهمته في الناتج المحلي محدودة. ينظر الجدول (٢).

جدول (٢): نسب مساهمة القطاعات السلعية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختارة

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بمليار دولار	قطاع الزراعية		الصناعات الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الخدمات الاجتماعية	
		معدل النمو %	نسبة المساهمة بالناتج المحلي %	معدل النمو %	نسبة المساهمة بالناتج المحلي %	معدل النمو %	نسبة المساهمة بالناتج المحلي %	معدل النمو %	نسبة المساهمة بالناتج المحلي %
٢٠٠٠	١١,٢	-١٨,٧%	٤,٦%	-٤١,٧%	٨٣,٣%	-١٨,٩%	٢,٢%	-١٨,٨%	١١,٢%
٢٠٠٥	٣٣,٣	-٢,٦%	٩,٥%	٢٧,٨%	٨٢,١%	-٨,٧%	٢,١%	٢,٦%	١٤%
٢٠٠٧	٦٩,٥	-٣٣,٤%	٥%	٥٤%	٥٤,١%	٦,١%	١,٦%	٢٧,٦%	٢٧%
٢٠٠٩	١٣٣,٣	٢٣,٥%	٥,٥%	-٣٣,١%	٥٦%	٦٦,١%	٢%	٣٨,٩%	٣١%
٢٠١١	١٥٤,٧	١٢%	٥,٩%	٣٠%	٦٢,٦%	-٨,٢%	٢,٧%	-٦%	٢٩%

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص٢٧١-٢٨٠.

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، ٢٠١٤، ص٦٩.

واستطاع العراق ان يحقق قدر من السيطرة على التضخم في العقد الثاني من هذا القرن (انخفض التضخم من مستوى ٥٣,٣ عام ٢٠٠٦ إلى مستوى ٣٢,٤% عام ٢٠٠٨

[١]-اديب قاسم شندي الاقتصاد العراقي إلى اين؟، بغداد، دار المواهب للطباعة، ٢٠١١، ص ٦٢. وايضا:

Christopher Foote, and others, Economic Policy and Prospects in Iraq, Discussion Papers, No. 4, Boston, Federal Reserve Bank Of Boston, 2009, pp: 4-6.

ثم إلى ٣١,٤% عام ٢٠١٠ ثم إلى نحو ٧,١% عام ٢٠١٢) [٤]، وتحقيق استقرار نسبي لسعر صرف العملة العراقية، فضلا عن خفض قيمة الدين الخارجي من نسبة ٣٠٠% إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ما نسبته ٥٠% منه خلال المدة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٤، قبل ان يبدأ مجددا ارتفاع سقف الدين بفعل ارتفاع الانفاق الحكومي وانخفاض اسعار النفط[١]. الا ان العراق ما زال على مستوى السياسات الاقتصادية يعاني من تخبط واضح فيها، خاصة في ظل عدم وجود فلسفة واضحة لدى الدولة في تبني منهج السوق الحر، فالخطوات نحو التحرر الاقتصادي ما زالت بطيئة، ولم يتحرر العراق من خطاب كونه سيأخذ بمنحنى اقتصاد السوق منذ عام ٢٠٠٣.

والواضح ان النمو في الناتج المحلي بعد عام ٢٠٠٣، والذي يؤشره الجدول (١)، لم يكن نتيجة عمليات اقتصادية حقيقية واداء القطاعات الاقتصادية المختلفة انما كان يرجع إلى ارتفاع اسعار النفط عالميا، وارتفاع كمية ما يصدره العراق من النفط.، وهو ما يوضحه الجدول (٢) الذي يؤشر ان معدل النمو كان متواضعا في باقي القطاعت الاقتصادية.

ان لمرحلة التي يمر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ هي مرحلة انتقالية واستثنائية، كون العراق يعاني من العنف المنفلت، وتصدع بنى الدولة، في مرحلة يتجه (على صعيد الخطاب الاقتصادي) للتحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد تلعب فيه آليات السوق الدور الحاكم، واذا ما اراد العراق ان تتم هذه العملية بمرونة وسلاسة فان عليه تقليل تدخل السياسة بآليات السوق، والاتجاه الى دعم التنوع في انشطة الاقتصاد وعدم التركيز على الريع النفطي. أي ان الضرورة تقتضي إزالة المعوقات والكوابح أمام تطور العلاقات الرأسمالية في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني، واغلب المعوقات تقف عند الطابع القانوني والمؤسسي في ادارة الدولة للموارد المتاحة، ثم هناك الطابع الثقافي

---

[١]–علي عبد الها ي سالم، نحو استراتيجية فعآلة للتنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤ ٤ ٤٥. وأيضا: وام حسين علي، تحليل العلاقة بين لا ولرة والتضخم في العراق للمدة ٢٠٠٦. ٢٠١٠: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤ ٩، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٩ ٦.

[١]–عو وهشام محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل الاختلالات الهيكلية، مجلة اراء حول الخليج، العدد ١٠٥، دبي، مركز الخليج للابحاث، ٢٠١٥، ص ص ٨ ٧.

الذي يمثل بيئة خصبة لتشجيع نمو علاقات ما قبل الرأسمالية[٦]، في حين ان اقتصاد السوق لا ينمو الا في ظل حرية الفرد في اتخاذ قراراته وفق منطق عقلاني.

المبحث الثاني: مظاهر الاختلالات الهيكلية

في عام ١٩٨٠ كان العراق يمتلك قرابة ٤٠ مليار دولار فوائض نفطية، بعد ان عجزت خطط السبعينيات من استثمارها كلها لاطلاق مشاريع التنمية، الا انه سرعان ما تم استنزاف ذلك الفائض، واقترض العراق قرابة ٨٠ مليار دولار لتغطية كلف الحرب مع ايران حتى العام ١٩٨٨، وازاء حجم الازمة النفطية آنذاك، اقترض العراق من البنك المركزي لتمويل الانفاق الداخلي، واطلق خطة تنمية لكن سرعان ما تم في العام ١٩٩١ تدمير كافة الاصول الحيوية التي تراكمت عبر عقود عدة، واستمر الحال حتى عام ٢٠٠٣ عندما احتلته الولايات المتحدة، وشرعت بترتيب النظام الاقتصادي العراقي ووضع الاسس القانونية له للخروج من النظام الاشتراكي ذي التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطي للقطاع الخاص والاستثمار فسحة الحرية ويقلل من دور الدولة في الاقتصاد إلى ادنى حد. الا ان ما حصل كان ممارسة نوع من التخبط وسوء في ادارة الموارد الوطنية الطبيعية والمالية والبشرية، فلقد واجه العراق الكثير من الصعوبات خلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٣، وبضمنها صعوبات في الجوانب الاقتصادية، ادت إلى رفع معدل الاختلالات الاقتصادية التي يعانيها البلد.

وعند الحديث عن اختلالات تصيب الاقتصاد، فالواضح ان الاقتصاد العراقي له خصائص محددة، تحدد بنيته بكونه اقتصاد ريعي، مكشوف امام الاقتصاد العالمي جراء الخلل في البنية الانتاجية الصناعية، وهو ما يجعله يتعرض إلى ازمات تعمق من المشاكل التي يعانيها. واصل المشكلة الاقتصادية هو الاعتماد على النفط في الحصول على العائدات في ظل ارتفاع الانفاق الحكومي، الذي يؤشره الجدول (١) اعلاه، وسوء في ادارة الموارد، وهي كلها تفاعلت مع ضعف في البنية التحتية وغياب

[١]–رائد فهمي، الاقتصاد العراقي: قضايا وآفاق في الإصلاح والتغيير، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ٧تشرين الثاني ٢٠١٥. http://iraqieconomists.net/ar

التصنيع وارتفاع في مؤشر البطالة (نحو ٢٨% من قوة العمل) والفقر (نحو ٣٥%) وفق احصاءات عام ٢٠١٤[١].

والاختلالات الهيكلية بشكل عام يقصد بها المشاكل التي تترافق أو تصيب هيكل الاقتصاد، أو بنية الاقتصاد القومي للدولة، أي المشكلات التي ترافق العناصر والخصائص والعلاقات التي تحيط بالنظام الاقتصادي السائد داخل الدولة، رغم ان المدرسة الكلاسيكية تنظر إلى كون الاختلالات التي تصيب العناصر والخصائص تعد غير مهمة في اظهار النتائج الاقتصادية، وان المدرسة المحدثة في الاقتصاد ترى ان الهياكل الاقتصادية تتميز بالمرونة الكافية لان تعيد توجيه الاقتصاد بعيدا عن وقوعه في الازمات الكبرى، نقول بعيدا عن تفصيلات تلك المدارس فان الخلل الذي يصيب ايا من العناصر والخصائص والعلاقات الرئيسية في بنية الاقتصاد ستنتهي إلى اظهار تلك الاختلالات، وعلى نحو ستدفع الاقتصاد القومي بعيدا عن الاهداف التي يفترض ان يقوم بها في حياة الدولة والشعب، الا وهو المتعلق بتحقيق الرفاهية[٢].

لقد تفاعلت جملة من العوامل وانتهت إلى وجود اقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة، يختلف الباحثون في تصنيفها حسب النظرية الاقتصادية أو المنهج الذي يتبعه كل منهم، الا انها عموما تكاد لا تتجاوز وجود مظاهر محددة ومنها: عدم وجود رؤية اقتصادية تجعل المواطن هدفا لها، وقصور الانتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية، وغياب الدعم السياسي للاقتصاد، والاعتماد على الريع النفطي لتمويل النفقات على نحو جعل التذبذب في اسعاره قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها غير مستقرة، فضلا عن الفساد الذي جعل اغلب قدرات الدولة تتآكل[٣]. يضاف لذلك اختلال في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، وارتفاع معدل البطالة والفقر[٤].

---

[١] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المؤشرات الرئيسية، استخرج بتاريخ: ٢٢ اذار ٢٠١٦. http://www.cosit.gov.iq/documents/statistics_ar/

[٢] -كينث أف. والس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة عادل عبد محبوب، الموصل، جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص ص٢١-٢٢.

[٣] -محمد عبد صالح، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق، فترة ما بعد ٢٠٠٣، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ص ٥-٦٦.

[٤] -فمثلا ان قطاع النفط يسهم بنحو ٦٢% من الناتج المحلي الا انه يستوعب نحو ١% من قوة العمل، في حين ان قطاع الزراعية يسهم بنحو ٦% من الناتج المحلي الا انه يوظف نحو ٢٠% من قوة العمل، في حين ان قطاع الصناعات التحويلية يسهم بنحو ٢,٥% من الناتج المحلي الا انها توظف نحو ٦٨% من قوة العمل، وهذه المؤشرات تدل على وجود خلل في هيكل الاقتصاد الوطني. ينظر: موسى خلف عواد، جاسم سعد كريم، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٢١-٢٠١١)، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦-١٧٨.

ان التفاعل بين الموارد غير المتناسقة، وسياسات اقتصادية عامة يطغى عليها السلبية في التعامل مع مسالة الرفاهية وخفض البطالة والفقر، قاد إلى وجود اختلالات داخلية وأخرى خارجية، يمكن ان نوزعها إلى عدة عناوين، وهي مما يمكن بيانه كالاتي:

اولا: الاختلال السلعي

وهو احد التصنيفات المظهرية للاختلالات الموجودة، ويفيد ان العراق ينتج سلعا وخدمات اقل من كمية السلع والخدمات التي يحتاجها للاستهلاك المحلي، وهو ما يدفعه الى استيراد النقص من الاسواق الاجنبية، ومبعث ذلك هو تركيز قطاع الانتاج على قطاع محدد وهو قطاع الطاقة، فالقطاع الانتاجي في العراق يتسم بعدم مرونته، وعدم قدرته على استيعاب احتياجات السكان المتزايدة، فضلا عن انخفاض قيمة الدخل بسبب التضخم قاد إلى توجيه الاستهلاك بعيدا عن السلع الانتاجية، انما يتم التركيز على السلع الاستهلاكية الضرورية، فضلا عن سيادة انماط من القيم الاستهلاكية وهو ما لا تستطيع الصناعات الوطنية التي يمكن ان تدعم التنمية من التفاعل معه بكفاءة[١][٢].

وتحليل حالة الاختلال السلعي ترجع الخلل الى الاختلال الهيكلي في تكوين الناتج المحلي، وتحديدا في تراجع وتقلص مكانة القطاع الزراعي والصناعي (ينظر جدول(٢)، والتراجع الحاصل في اناجية القطاعات الصناعية والزراعية مبعثه نتائج عدم الاستقرار وتعرض البنى التحتية للتدمير، وعدم وجود ادخار أو تدفق الاستثمار لانماء صناعات انتاجية أو انشطة زراعية يمكنها ان تلبي حجم الطلب الداخلي، وهو ما يقود إلى اعتماد العراق المتزايد على الاستيراد لتغطية احتياجاته من السلع الاستهلاكية المتنوعة.

ثانيا: الاختلال المالي

ما زال العراق باعتماده نهج التخطيط المركزي، واحتياجاته التنموية الشاملة، يحمل الموازنة العامة نفقات كبيرة، قياسا إلى الناتج المحلي الاجمالي (الجدول (١) و (٢))، مقابل عدم وجود نمو حقيقي في الايرادات العامة خارج الايراد النفطي، مما يؤدي إلى استمرار العجز بمعدلات مرتفعة، وهو ما حمل الدولة قروض فضلا عن مبالغ التعويضات والديون السابقة على العام ٢٠٠٣.

٢-نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي ولي، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٢، ص ٥٨ ١.

ان الخلل المالي الموجود في العراق سواء في الموازنة العامة أو في ميزان المدفوعات (الاعتماد على تجارة النفط وعوائده) يرجع إلى عوامل ومنها[٢]:

١- ارتفاع النفقات العامة نظرا لتوسع الجهاز الحكومي التنفيذي، وارتفاع تدخل الدولة في المجال الخدمي والاجتماعي والدعم، وارتفاع الانفاق العسكري والامني، فضلا عن تاثير التضخم.

٢-استمرار الاصدار النقدي من دون غطاء كاف كاسلوب لتمويل النفقات العامة ومعالجة كمية النقد، مما عظم من قيمة النفقات في الموازنة العامة على حساب الايرادات، مما يزيد من الخلل المالي؛ وهذا الاسلوب تم تجاوزه بتدخل البنك المركزي بالسياسة النقدية منذ بدايات العقد الثاني من هذا القرن واسهم بخفض نمو معدلات التضخم بشكل واضح.

٣-ان اغلب الشركات الموجودة في القطاعين العام والمختلط في العراق اصبحت شركات خاسرة لم تحقق الهدف من انشائها المتمثل باحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة سواء كان من سلع أو خدمات، وبما يحقق ملائمة في الميزان التجاري، ورغم الاتجاه إلى صيغ التمويل الذاتي في عمل تلك الشركات الا ان طبيعة الادارة الحكومية وتدخل العوامل السياسية فيها ادت إلى تكبد هذه الشركات لخسائر تم سدادها من الموازنة العامة للدولة.

ان هذه الأسباب ادت إلى اختلال مالي، ضاعف مع عوامل أخرى من العجز في الموازنة العامة، وضاعف من الاختلال الذي يعانيه الاقتصاد.

ثالثا: الاختلال النقدي

وهو أمر حدث بسبب ارتفاع مؤشرات التضخم بشكل مرتفع جدا ومنذ عام ١٩٩٠ صعودا، بمعنى ان هناك زيادة في كمية عرض النقد لا يقابلها عرض سلعي أو خدمي مواز بسبب التعطيل الذي حصل للمشاريع الانتاجية وتدمير الموجود منه بسبب الحروب المتواصلة منذ عام ١٩٨٠، وهو ما يقود إلى ارتفاع الاسعار بشكل دائم،

٢-م. نعيسى الشيخ راضي، فرح نمحمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق، بين الريعية واللاريعية، مجلة الغ ي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٨ ٢، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص ص ٤ ٨ ٠ ١٨٧.

وعوامله لا تتوقف على العرض السلعي والخدمي فقط، انما هناك مشكلات عديدة ليس اقلها اتجاه الحكومة إلى الاقتراض لسداد العجز في الموازنة والانفاق، وعدم وجود تخطيط سليم لعلاقة الاجور في القطاع الحكومي مع القدرة الشرائية، فضلا عن الفساد الذي يعيد توجيه الموارد بعيدا عن القطاعات الانتاجية المخصصة لها إلى قطاعات خدمية أو ربما إلى سحب رصيد البلاد من غطاء العملة الاجنبية الذي يتم تهريبه، ورغم ان سياسة البنك المركزي استطاعت ان تضبط التضخم من الانفلات خلال السنين الاخيرة ونجاحها في ابقاءه ضمن معدلات محددة، الا انه لا يحقق استقرار اقتصادي يكفي لاطلاق عملية تنمية تتناسب واحتياجات البلد، كون أي ادخار لراس المال غير فاعل في ظل استمرار معدلات التضخم بالارتفاع[٣]. وعموما، فان أسباب الاختلال النقدي في العراق يمكن بيانها بوجود:

١- اختلال العلاقة بين عرض النقود وبين الناتج المحلي الاجمالي، فكلما ارتفع عرض النقد كلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات، وطالما ان هناك قصور في الانتاج السلعي وفي الخدمات المعروضة يتسبب الامر في اختلال عرض النقد قياسا للناتج المحلي، وينجم عنه فجوة تضخم تؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي[٤].

٢- التغير في عرض النقد والسيولة المحلية، فالامر لا يتوقف على الاعتقاد بان الاحتفاظ بالنقود لا يغير بقيمتها انما الامر يشير إلى وجود عدم ثقة بالنظام المصرفي، ويرتبط الامر باسعار الفائدة جزئيا، وهو ما يعرض الافراد للخسارة الا انه لا يدفعهم على الادخار في المصارف[٥].

وتعد الاختلالات النقدية اضعف واقل حدة من غيرها الا انها في العموم موجودة ومؤثرة في الاقتصاد العراقي.

---

[٢]–قارن: ثريا عبد الرحيم الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٢، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٠، ص ص ٨-١٠. وايضا: سجى فاضل جواد، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ٤٢-١٤٤.

[٣]–محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة الكوت، العدد ٤، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١١، ص ٢٦.

[٤]–للتوسع ينظر: د.عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة، ١٩٩٠، ص ٧٤.

رابعا: الاختلال في العلاقة بين احتياجات البلد التنموية مع مستوى الادخار والاستثمار

ان الاستثمار هو احد الركائز الاساسية في عملية التنمية ونمو الناتج المحلي، والامر نفسه ينطبق على الادخار المحلي، وان رفع الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار المحلي، أو التعويل على الاستثمار الاجنبي في حالة عجز راس المال الوطني عن تلبية احتياجات التنمية، الا ان الملاحظ ان العراق يشهد قصور في زيادة تكوين راس المال، وهناك تدني واضح في تدفق الاستثمار، وهذا الامر قاد إلى ضعف في المشاريع التنموية بسبب عدم وجود التمويل اللازمة لاقامتها، ومع النقص الحاصل في ايرادات النفط بعد عام ٢٠١٤ صار العراق يلجا إلى الاقتراض لسد النقص في تمويل احتياجه من الاموال للنفقات العامة، وتم تاجيل اغلب المشاريع الاستثمارية في موازنات عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وطالما ان هناك قصور في معدل الادخار الوطني ومحدودية في تدفق الاستثمار الاجنبي اذن فان التعطيل لمشاريع التنمية استمر، ولم يؤد القطاع الخاص الدور المتوقع منه وفقا للخطط التنمية وبضمنها خطة ٢٠١٣-٢٠١٧ التي وضعت سقف استثمار متوقع للقطاع الخاص بنحو ٧٤ مليار دولار[٢]، وهذا الامر جعل الاقتصاد العراقي يتراجع عاما بعد عام.

خامسا: الاختلال الخارجي

ويتمثل الامر هنا بوجود عجز في الميزان التجاري للدولة العراقية، اذا ما استبعدنا الريع النفطي، والخلل هنا مزمن في ميزان المدفوعات، اذ تكاد تكون صادرات العراق غير النفطية محدودة جدا، في حين ان الاستيراد السلعي والخدمي مرتفع ومتنوع، ينظر الجدول (٣).

جدول (٣): ميزان تجارة العراق: الصادرات والاستيراد لسنوات مختارة بمليار دولار

السنوات	حجم التجارة الكلي	الصادرات العراقية			الاستيراد
		النفطية	غير النفطية	التصدير الكلي	
٢٠٠٣	١٩,٢	٧،٥١٩	٢,٢	٩,٧	٩,٤
٢٠٠٥	٤٩,٥	١٩،٠٥٠	٢,٣	٢٥,٨	٢٣,٦
٢٠٠٧	٥٩,٩	٣٧،٣٠٠	٢,٣	٣٩,٦	٢٠,٣

[٢]-كامل العضاض، خطة التنمية الوطنية في العراق، ٢٠١٣ * ٢٠١٧، ثانيةً، ملاحظات محددة؛ المنهجية والإتساق والتنفيذ والمتابعة، مصدر سبق ذكره.

٣٨,٢	٣٩,٢	١,١	٣٨,١	٧٧,٥	٢٠٠٩
٤٦,٩	٥٥,٢	١,٢	٥٤	١٠٢,٢	٢٠١١
٥٧,٦	٨٤,٤	١,١	٨٣,٢	١٤٢,٢	٢٠١٣
٥١,٨	٨١,٥	٠,٧	٨٠,٨	١٣٣,٣	٢٠١٤

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، ٢٠١٤، ص٨٥.

-النشرة الاحصائية السنوية لمنظمةلا وبك(٢٠٠٨). ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، تقرير عام٢٠١٢
http://ieiti.org.iq/uploads/Mohammed/IEITI%20Final%20Report%202012%20%20English.pdf

-د.نزار احمد، دراسة اقتصادية حول اموال النفط العراقي ما بين ١٩٣٠-٢٠١٠، غرفة تجارة وصناعة السليمانية، استخرج بتاريخ: ٣٠ اذار ٢٠١٥.

http://www.sulcci.com/arabic/drejaWtar.aspx?NusarID=3&Jmare=3

-كشف التدفقات النقدية، صندوق تنمية العراق، استخرج بتاريخ: ٢٤ اذار ٢

.٠١٥http://www.cofe-iq.net/DFI/dfi12_2013ar.pdf

-أحصائيات التجارة الخارجية، احصاءات الغرف التجارية العراقية، استخرج بتاريخ: ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٥.

http://www.ficc.org.iq/PageViewer.aspx?id=35

-Trade in Goods with Iraq, U.S. Department of Commercehttps://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5050.html

ان القاء نظرة على بيانات الجدول (٣) تفيد ان استبعاد الصادرات النفطية، يفيد ان هناك خلل بالميزان التجاري العراقي على مدى السنوات اللاحقة على عام ٢٠٠٣، اذ ان النفط يشكل اكثر من ٨٥% من قيمة الصادرات العراقية عام ٢٠١٤، كما ان مكانة النفط في التجارة الخارجية للعراق تزداد سنة بعد أخرى.

ويمول اغلب العجز في قيمة الاستيراد عبر عائدات النفط، وبعد العام ٢٠١٤ اصبح يمول جانب منه عبر القروض والمساعدات التي تدغم بالانفاق الحكومي، وهو ما اشر قصور في الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي.

ان الاختلالات اعلاه، قادت إلى جعل الاقتصاد العراقي يعاني، وهو ما يمكن بيانه من خلال رصد النتائج والاثار التي رافقت وجود تلك الاختلالات.

المبحث الثالث: اسباب الاختلالات الهيكيلة

تعد ظاهرة الاختلالات الهيكلية من المشاكل ذات الطابع المستديم التي تصيب بتأثيراتها السلبية العراق، وهي تقع لوجود مسببات عدة داخلية متعلقة بعجز الادخارات المحلية عن تغطية احتياجات البلاد من مشاريع التنمية، فضلا عن ارتفاع

الفقر والبطالة وهشاشة الجهاز الانتاجي، وخارجية، تتمثل بالاختلال المزمن في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية، وضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

وهنا سنركز على الأسباب الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي، واهمها:

اولا: الأسباب الاقتصادية

لقد عانى الاقتصاد العراقي منذ مدة ليست بالقصيرة، ترجع إلى العام ١٩٨٠، اقتصاديا، عندما بدأ العراق يستنفد احتياطاته من العملة الاجنبية البالغة قرابة ٤٠ مليار دولار لتغطية تكاليف الحرب، ثم اتجه بعدها إلى الاستعانة باحتياطات البنك المركزي، واتجه إلى اقتراض نحو ٤٢ مليار دولار، وتوجيه الموارد صوب الانفاق العسكري وتعطيل التنمية بل وتدمير بعض البنى التحتية قدرت قيمتها بنحو ٣٠ مليار دولار.

ثم اتت العقوبات لتفرض تعطيل وتقادم العديد من مشاريع التنمية، وتوجيه الموارد المتاحة لتغطية احتياجات اساسية. واتجهت الدولة إلى الاجتهاد في توظيف الموارد المتاحة في ظل نظام من العقوبات الشديدة، ارتفع معها مؤشرات البطالة والفقر وتعطل التنمية[٧]. واستمر الحال بصورة اكثر ماساوية بعد العام ٢٠٠٣، كون[٢] اغلب البنى التحتية قد دمرت، واصبح من الصعوبة اطلاق مشاريع التنمية في ظل اتجاه الولايات المتحدة لدعم اليات اقتصاد السوق، وانتشار العنف.

وعموما، ان الاسباب الاقتصادية هي من اهم الأسباب التي تفسر الاختلالات الهيكلية في العراق، فهو يعاني من جملة من المشاكل الاقتصادية ومنها الاتي:

١- ارتفاع معدل النمو السكاني (٣% للمدة بين ١٩٩٧– ٢٠٠٩)[٣] مقابل نمو اقتصادي محدود يعتمد على الريع النفطي، تعرض للتذبذب بما يتناسب وسعر النفط عالميا، اذ بلغ النمو قرابة ١٧% عامي ٢٠١٠– ٢٠١١، فيما اتجه المؤشر إلى الانكماش عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بنسبة ٣,٩%[٩].

---

[٢]–هند غانم محمد، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دولة عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص ص ٥٨ ١.

[٣]–تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره ص ١ ٤

[٧]–التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣، بغداد، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤، ص ٩ ٢. وأيضا: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، بغداد، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، ٢٠١٤، ص ص ٠ + ١١.

٢- انخفاض الانتاجية للقطاعات المختلفة: الزراعية والصناعية، بل وانخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي، فمثلا قطاع الزراعية انخفضت مساهمته من ٢٢% عام ١٩٦٠ إلى نحو ٥% عام ٢٠١٠، وانخفاض مساهمة الصناعات التحويلية من ٩% عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢% عام ٢٠١٠ (ينظر الجدول٢)[٣].

٣- عدم تكامل السوق العراقية، وأسبابه عدم كفاية الانتاج المحلي للوفاء باحتياجات المجتمع نظرا للنمو السكاني وتشوه انماط الاستهلاك ومحدودية البيانات المتعلقة بالاسواق، وارتباط اغلب حركة التجارة بانشطة الفساد السياسي والمالي وليس نتيجة ربحية متعلقة بانشطة انتاجية، وقصور وضعف اقتصاد السوق.

٤- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تقدم البلد اقتصاديا، وضعف التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص لانشاء مشروعات للبنى التحتية.

٥- ضعف منظومة الضمان الاجتماعي والصحي لدى العاملين.

كل هذه الاسباب قادت الى وجود بيئة اقتصادية لا يصلح معها نمو اقتصاد وطني يساهم بالناتج المحلي الاجمالي بشكل طبيعي، ويساهم بخفض مستويات البطالة والفقر.

ثانيا: الأسباب السياسية

ان واحدة من اهم أسباب الاختلالات الهيكلية هي ضعف معدلات استقرار الدولة العراقية وعدم وجود تنمية منذ العام ١٩٨٠ لغاية اليوم، ثم نمو بيئة دولية قوامها تقسيم العمل التي لا تشجع على نمو صناعات انتاجية في العراق، فرغم ما اتيحت للعراق من فرص للتحول إلى اقتصاد صناعي في سبعينات القرن الماضي، اي ان يبني اقتصاد متوازن، الا انه سرعان ما اتجه إلى ان يعتمد اقتصاده على تصدير النفط والحصول على ريعه وهو ريع لا يخضع لمنطق اقتصاد السوق بقدر ما يخضع في اغلب الاحيان إلى عوامل سياسية تسيطر عليها القوى الصناعية، وهو امر قاد إلى اختلال هيكل الانتاج وهيكل الصادرات، وخضوع اقتصاده لمنطق خروج الفائض

[٣]–تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، مصدر سبق ذكرص ١٠ ١.

الاقتصادي وتحويل الارباح إلى الخارج بسبب سداد الديون وخدمة الديون والتعويضات وشراء السلع الاستهلاكية، والفساد المستشري. ولا يتوقف الامر على ذلك انما هناك الازمة السياسية التي يعانيها العراق منذ عام ٢٠٠٣، والتي تسببت بارباك عام في قدرة الاقتصاد على ان يتفاعل وينمو مع بيئته الطبيعية، لهذا لم تنجح الخطط الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٥ ولم ينجح قانون الاستثمار المشرع منذ عام ٢٠٠٦، في ان يجذبا استثمارات أو يحققا تنمية يعتد بها في العراق.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

تتفاعل الاختلالات الاقتصادية الهيكلية مع البيئة الاجتماعية، فالعادات والقيم والهياكل الاجتماعية والطبقية كلها عوامل تضعف الدافع للتنمية، فالعادات الموجودة ترفع من معدل الانفاق الاستهلاكي لمستويات لا ترتبط بتحقيق منافع انما تمثل هدر، كما ان القيم السائدة توجه المدخرات نحو مجالات غير استثمارية انما تركز على المضاربة في قطاعات العقارات وتجارة المجوهرات، اي نحو مجالات تقل فيها المخاطرة، كما ان المسبب السياسي، وتداخل الدولة مع الانتماءات الفئوية بعد عام ٢٠٠٣ بفعل واقع المحاصصة السياسية، اثر على توليد انقسام اجتماعي فئوي كانت له تاثيراته السلبية على عدم الاستخدام الكفء للموارد.

مما تقدم، اذن هناك عدة أسباب للاختلالات الاقتصادية الموجودة في العراق، وهذه المسببات تفسر الاختلالات التي تحدثنا عنها بالمبحث الثالث من هذا البحث، فكخلاصة، فان تفسير تلك الاختلالات يمكن ان يتم وفقا لاكثر من منظور، ونظرية، ومنها نظرية نموذج الفجوتين: فجوة الادخار/ الاستثمار، وفجوة التجارة الخارجية، فالعراق يعاني من خلل في العلاقة بين حجم الادخار لتمويل عملية التنمية الاقتصادية قياسا بحجم تدفق السلع والخدمات الاجنبية[٣]. وطالما ان هناك خلل بين مستوى التنمية المتحقق في العراق وبين مستوى التمويل المطلوب للاستثمار في مشاريع

٣-حسن هادي صالح، د. الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ٧-٧. وايضا: احمد وهيب حسين، وطي نبع صايل، السياسات الكلية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٠ والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٤، جامعة الانبار، ٢٠١١، ص ص ٥-٧٩

التنمية، وخلل اخر في العلاقة بين الصادرات (باستبعاد الصادرات النفطية) والاستيرادات لصالح الاستيراد، هذا الامر جعل العراق يعاني من فجوة موارد لم يستطع معها تغطية تمويل الاستثمار اللازمة وتغطية الاستهلاك؛ خصوصا وان قسم مهم من عائدات العراق النفطية تذهب بعيدا عن الاغراض التنموية واهمها الفساد أو إلى تمويل الانشطة الامنية، وهو امر قاد إلى تدني مستوى التنمية وانخفاض مستوى المدخرات اللازمة لاحتياجات الدولة منه، وهو ما دفع إلى الاقتراض ليس لاطلاق التنمية بل الاكثر منه لتوفير الاحتياجات اللازمة لادارة مرافق الدولة الاساسية وخصوصا بعد عام ٢٠١٤، وهو ما جعل العراق يعاني اقتصاديا على مستويين: داخلي وخارجي، ولا يمكن ان يتحقق أي معالجة للخلل الهيكلي الا باحد طريقين: اما ارتفاع معدلات اسعار النفط حتى تتحقق موارد كافية لاطلاق برامج تنمية حقيقية، أو السعي إلى توازن ملائم بين احتياجات التنمية اللازمة لتحقيق توازن في السوق وبين الموارد اللازمة لذلك[٣]؛ وكل من العلاجين غير ممكنٍ تصوره على مدى المدة بين ٢٠١٦-٢٠١٧ في ظل المؤشرات الداخلية والخارجية المتاحة.

المبحث الرابع: النتائج المترتبة على الاختلالات الهيكلية

ان الاختلالات السابق ذكرها قادت إلى نتائج عدة في الاقتصاد العراقي، فهي جعلت الاقتصاد العراقي يتعرض لعدد من المشاكل، واهمها التشوه في هياكل الانتاج وتراجع معدلات النمو وعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، وهو ما يمكن بيانه بالاتي:

اولا: آثار الاقتصاد الريعي على الناتج القومي الاجمالي

ان ما يلاحظ على الاقتصاد الوطني هو ان الريع النفطي يشكل القسم الغالب من موارد الدولة؛ كما مبين في الجدول (١) و (٢) و(٣) ، وهو ما يعطي انطباع عام عن النشاط الاقتصادي الموجود، فهناك خلل في معدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، وبعضها يكون ذا قيم سالبة، بمعنى ان

٣-موسى خلف عواد، جاسم سعد كريم، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة(١٩٢١ -٢٠١١)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١٦، جامعة القادسية، ٢٠١٤، ص ١٧٦ - ١٧٨.

القطاعات التي يفترض ان تمتص العمالة الوطنية يكون اسهامها في الناتج المحلي صغير جدا، واهمها القطاعات الصناعية الانتاجية والقطاع الزراعي.

ان الاعتماد على الريع النفطي قاد إلى ظهور عدة مشكلات ومنها هو ثقافة الاعتماد على الريع، والتي تولدت من جراء الاستمرار في تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، فالاقتصاد العراقي تضعف فيه القدرة الانتاجية التي تمكنه من جعل النمو حقيقي ومتوازن في الناتج المحلي، فتتبع نسب النمو في القطاعات المساهمة في الناتج المحلي وهي: نحو ٦٣% تعدين (متضمن الطاقة) ومقالع، و ٢٩% خدمات التنمية الاجتماعية، و٨% ملكية دور السكن، و ٧% النقل والمواصلات، و ٦% تجارة الجملة والمفرد والفنادق، و٤% قطاع البناء والتشييد، و نحو ٢,٥% قطاع الصناعات التحويلية، و ١% قطاعات الكهرباء والبنوك،..[٣]، تبين حجم الخلل في الاقتصاد الوطني، اذ ان مساهمة المجالات الانتاجية تكاد تكون صغيرة جدا، وانه عند تاشير وجود نسبة نمو معينة فان مصدر هذا النمو يكون هو القطاع النفطي، بعبارة اخرى ان الاعتماد على النفط كان هو العامل الرئيس في النمو المتحقق، ودليل ذلك هو ان تدني اسعار النفط عام ٢٠١٤ وما بعده جعل الاقتصاد العراقي ينكمش بنحو ٣,٩%[٤].

ثانيا: عجز الموازنة العامة والمديونية والميزان التجاري

يمتلك العراق موارد طبيعية عديدة الا انه يعاني من صعوبات في ادارة الثروات، ويركز بشكل خاص على الثروة النفطية، التي هي بالاصل تتاثر بعوامل تتعلق بسوق الطاقة العالمي اكثر من خضوعها لارادة المنتجين فقط. يقابل ذلك، ان الدولة العراقية في اتجاهها إلى التوسع في اعباء الانشطة الاقتصادية اتجهت إلى التوسع في الانفاق العام، ومقابل عجز الايرادات عن مواكبة الانفاق العام، واستهلاك الفساد لاغلب الموارد، تسبب الامر في وجود عجز في الموازنة العامة، وطالما ان البنية التي يحتاجها العراق لاطلاق مشاريع التنمية شبه مدمرة فهذا يفيد ان هناك حاجة إلى موارد ضخمة

[٣]–تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢، مصدر سبق ذكرص ١٠ ١.

[٣]–علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧

محلية أو استثمارات أو قروض، ومضمون المشكلة الافتقار إلى التمويل اللازم للتنمية. ومن ثم فان وضع أي برامج تنموية يصطدم بعدم توفر التمويل اللازم له.

ان عجز الموازنة بعد العام ٢٠١٤، قد ارتفع نتيجة رفع سقف الانفاق العام وتعدد وجوهه، وصعوبة الاتجاه الى خفضه طالما ان الجهاز الاداري الذي تم التوسع فيه وصل معدل انفاقه عام ٢٠١٦ إلى قرابة ٤٥ مليار دولار كنفقات تشغيلية ، في ظرف انخفضت فيه عائدات الدولة إلى مستوى اقل منه، ولمعالجة هذا الانفاق وتغطية النفقات الامنية تطلب الامر رفع معدل العجز، والبحث عن مصادر تمويل أخرى واهمها رفع الرسوم المحلية، واللجوء الى القروض، وهو ما رفع سقف الدين، طالما ان مستوى الادخار منخفض وان حصيلة الصادرات غير النفطية صغيرة جدا ( )،(كما يؤشره الجدول (٣).

ان انخفاض الصادرات غير النفطية (الجدول (٣))، جعل العراق يواجه مشكلة أخرى تتمثل بوجود عجز في الميزان التجاري، والعجز هنا يرجع إلى عوامل عدة ومنها ان العراق يعتمد الريع الذي تسبب بان يحدث تركز سلعي اهمل بسببه تطوير القطاعات الانتاجية، وطالما ان النفط يخضع لعوامل السوق واغلبها يهيمن عليه المستهلكون الكبار، فقد تسبب الامر مع ارتفاع اسعار السلع المستوردة إلى ان يكون هناك عجز في الميزان التجاري العام للعراق بعد عام ٢٠١٤، اذا ما استبعدنا النفط من حسابات الميزان التجاري، كما يبينه الجدول (٣) ، فمثلا التصدير غير النفطي لم يزد قيمته على ٠,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ مقابل استيراد العراق لسلع وخدمات بمبلغ نحو ٥١,٨ مليار دولار.

ثالثا: ارتفاع معدل البطالة

مع انخفاض قدرة القطاع الزراعي والصناعي، ارتفع في العراق معدل البطالة، والامر يعود الى مرحلة سابقة على عام ٢٠٠٣، الا ان ما يلاحظ على المرحلة اللاحقة عليه

٣-التقرير السو ي للصادرات لسنة ٢٠١٤، وزارة التخطيط، الجهاز المركز ي للاحصاء، بغداد، ايار ٢٠١٥، ص ص ٦-٧.
http://www.cosit.gov.iq/documents/

وايضا: حالوب كاظم معله، و ة خضير سلط ن التجارة الخارجية للعراق بين ض وات التنويع الاقتصا ي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٢، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٣٢ -٣٣٣

هو ان البطالة ترافقت مع حصول العراق على عائدات ضخمة كان بالامكان اطلاق مشاريع تنمية مهمة.

وارتفاع معدل البطالة يرجع لجملة من الأسباب اهمها ان النمو في سوق العمل لا يتناسب مع النمو في قوة العمل، والنمو في التوظيف في القطاع الحكومي ليس علاج انما هو خلق مشكلة في ترهل الجهاز الاداري[٧]، كما ان النمو في العسكرة لأسباب سياسية وأخرى امنية لم تعبئ كل قوة العمل الموجودة[٨]، فضلا عن نتائجها السلبية بعيدة المدى على التعرض لقيم السلم والامن في المجتمع بتوليد قوة دفع نحو العنف غير قابل للسيطرة عليه في ظل الضعف الاقتصادي لاستيعاب المسرحين من تلك العسكرة.

وخلال المدة اللاحقة على عام ٢٠٠٣ نمت البطالة في العراق من نحو ٢٨% من قوة العمل عام ٢٠٠٣ إلى اكثر من نحو ٢٨% من قوة العمل عام ٢٠١٥، رغم ان وزارة التخطيط تجعلها نحو ١١,٩%[٩]، وهو مؤشر على ان العراق لم يستطع تحقيق نمو اقتصادي يتفق مع النمو في قوة العمل، واهم مشاكل البطالة هي ارتفاع مؤشر الفقر، بل وهناك مشكلة خطرة في ظل البطالة الا وهي ان قطاع التعليم استمر بضخ قدرات بشرية متعلمة لا يحتاجها سوق العمل، وخصوصا مخرجات التعليم الاجتماعي أو الانساني وهو ما يجعل التعليم غير مرتبط بسوق العمل، في حين ان القطاعات الناشطة في مجال القطاع الخاص تعاني من عدم فاعلية قوانين الحماية والضمان الاجتماعية، وهو ما يقود إلى سوء واضح في استغلال الموارد البشرية،

٣-نمى القطاع الحكومي من نحو ١,٦ مليون موظف عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٥ مليون موظف عام ٢٠١٥. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء في العراق، توزيع موظفي الدولة على الوزارات في عام ٢٠١٤، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٢. وأيضا: موظفو الدولة في العراق، موقع هيئة النزاهة، استخرج بتاريخ: ٢٢ اذار ٢٠١٦. http://www.nazaha.iq

٣-بلغ عدد العسكريين ورجال الامن في القطاع الحكومي نحو ١,٢ مليون مواطن، اما العاملين في انشطة امنية في القطاعات غير الرسمية الملحقة بالاحزاب فعددهم غير موثق، وحجم العسكرة النظامية في العراق تبلغ نحو ١٧ لكل ١٠٠ الف مواطن في سن العمل، وهو اعلى من المتوسط العالمي البالغ قرابة ٧/ ١٠٠ الف مواطن في سن العمل. ينظر: الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٦، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، استخرج بتاريخ: ١٢ اذار ٢٠١٦. http://mcsr.net/news123

٣-ينظر: جمال عزيز فرحان العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٩، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص ص ٤٠ + ١٤٢. وايضا: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، استخرج بتاريخ: ٢٢ اذار ٢٠١٦. http://www.cosit.gov.iq/

ويدفع البعض منها إلى الهجرة في حين ان تفعيل برامج التنمية يمكن ان يجعل العراق قادر على استيعاب قوة العمل الموجودة. والمسالة الأخرى المرتبطة بالبطالة هي هدر الطاقة الانتاجية لقوة العمل وانخفاض مستويات المعيشة، وهو ما يقود إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي، وانخفاض حجم الادخار[٩].

رابعا: ارتفاع معدل التضخم

ان جانب من مشكلات الاقتصاد العراقي ترتبط بكونه يتعرض لهزات من التضخم المستمر، جراء استمرار الاختلالات الاقتصادية، وتشوه هيكل الانتاج، وضعف الانتاجية، فالاقتصاد العراقي عاجز عن اشباع الحاجات الاساسية للسكان، وفي ظل الاتجاهات الداعمة لرفع معدلات الاستهلاك في ظل انفتاح على السلع والخدمات المستوردة، فان هناك زيادة مستمرة بالاسعار تصل إلى مستوى اتجاهات تضخمية، وهي في حالة العراق مرتبطة بخصائص الهيكل الاقتصادي ذاته، فالاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، فضلا عن توسع الانفاق الحكومي قاد إلى اغراق نقدي يفوق المتاح من السلع والخدمات الموجودة في السوق، فضلا عن ضعف الثقة بالعملة العراقية والاتجاه إلى التعامل بالدولار، أو اعلاء التفضيل السلعي على ادخار العملة المحلية، ورغم ان البنك المركزي نجح في كبح جماح النمو في معدل التضخم، الا انه تسبب في ضعف القدرة الشرائية للفرد، كما ادى ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع الاستيراد مع ضعف الصادرات ومن ثم رفع معدل العجز في ميزان المدفوعات، والنتيجة الأخرى هي ارتفاع كلف اقامة المشروعات الإنتاجية، وهي بكل الاحوال تؤدي إلى عدم القدرة على الادخار وهدر متواصل للموارد، ومن ثم فانه يحصل اعاقة لعملية التنمية[٤].

خامسا: ضعف التنمية البشرية

ان الاختلالات الدائمة للاقتصاد انتهت إلى تقليل الخيارات المتاحة امام المواطنين، وهو ما انعكس بنتائج منها: ضعف معدل الرفاهية وضعف الرضا عن مستوى ونوع الحياة، وعدم تفاعل التعليم مع احتياجات سوق العمل، وان انتاجية المواطن ضمن قوة

٣-اياد عبد الفتاح النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

٤-حيدر حسين آل طعمة، حمد ناجي الزبيدي، دور الإنفاق الحكومي في توليد وإدامة التضخم في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ص ٤-٩٥.

العمل منخفضة، وهي مسالة قادت إلى جعل العلاقة بين المواطن والتنمية غير متحققة فلا المواطن كان هدف للتنمية أو سعى لتوسيع نطاق الادخار من اجل اقامة مشاريع للتنمية، ولا التنمية سعت إلى جعل المواطن وتطويره ورفاهيته هدفا لها.

ونتائج هذا التشوه، انتهت الى ارتفاع مؤشر الفقر في العراق خلال السنين الاخيرة، رغم ان العراق دخل اليه عائدات نفطية قدرت بنحو ٨٠٠ مليار دولار بين ٢٠٠٣-٢٠١٥، واشر معدل الفقر ارتفاع من مستوى ٢٥% عام ٢٠٠٣ إلى مستوى ٣٦ % عام ٢٠١٥[٤]، والفقر هو سلب لفرص الرفاهية، وهو مؤشر على ضعف التنمية.

لقد بينا فيما تقدم، المخرجات الاكثر اهمية التي سببتها الاختلالات الهيكلية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وهي مخرجات أو نتائج تلقي بظلالها على الواقع الاقتصادي، وتتطلب من الحكومة اعتماد سياسات اقتصادية يمكنها من التخفيف من آثارها على المدى القصير وازالتها على المدى البعيد ليؤدي الاقتصاد دوره في بناء الوطن.

المبحث الخامس: المعالجات المقترحة

لقد عانى العراق من اختلال كبير في الهياكل الاقتصادية، وواجه صعوبات وعقبات في مسيرته التنموية، ولسنا هنا في معرض تناول الاستراتيجيات التنموية التي تم اعتمدها سابقا، انما في معرض ايراد بعض المقترحات التي يمكن ان تخدم في تجاوز تلك الاختلالات.

والواضح، ان نظرة الباحثين إلى المعالجات تتباين بشان التفاصيل، نظرا لتباين في تقدير اهمية ووزن المشكلات والاختلالات القائمة في الاقتصاد ، ومن اهم احتياجات العراق للتعامل مع الاختلالات هي: اعادة التقدير لاهمية الحصول على عوائد غير نفطية ولا تعتمد على التوسع في الاستقطاع الضريبي من دخول الموظفين الثابتة، والسعي إلى تحفيز القطاع الخاص ليقوم بدوره في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني، ووجوب اعادة النظر بالسياستين المالية والنقدية، واعادة التقدير لعلاقة الامن بالتنمية

٤-أحمد حميد حمد ي علي عبد الهد ي سالم، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، لعدد ٣ ١، امعة الانبار، ٢٠١٥، ص ص ٦٥ + ١٦٦. وايضا: عادل حميد العادلي، التنمية والفقر سمات وتحديات /العراق انموذجاً، مجلة كلية الماو ن العدد ٢٥، كلية الماو ن الجامعة، ٢٠١٥، ص ص ٣٨ + ١٤٤.

أي عدم جعل قطاع الامن يستهلك اغلب موارد الدولة وانما التفكير بطرق أخرى لخفض ذلك الانفاق اما عبر توسيع المشاريع التنموية لجعل التنمية هي من تنتج الامن أو عبر العلاجات السياسية للمشكلات الامنية وليس المعالجات العسكرية فقط، ومعالجة ازمتي البطالة والفقر[٤].

ويمكن التوسع بسقف العلاجات، وايراد اكثر من تصنيف اكاديمي لها، الا انه هنا سيكون التركيز على المعالجات التالية:

اولا: تكوين رأس المال

بقي التمويل واحدة من اهم العقبات التي تواجه مشاريع التنمية في العراق، ويجمع الاقتصاديون على اهمية تراكم راس المال لانطلاق التنمية، والتراكم مرتبط بالادخار والاخير هو حجر الزاوية في الاستثمار في الاقتصاد الوطني[٣]. ومن خلال الاستثمار في الاقتصاد الوطني وما يرافقه انتاج وتشغيل يزداد النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

والواقع، ان العراق حصل على ايرادات ريعية جيدة خلال المدة بين ٢٠٠٣-٢٠١٥، تفوق ال ٨٠٠ مليار دولار، الا انه أسيء استخدامها، بين الاستهلاك الترفي والفساد، ولم يخصص منها لبناء البنية التحتية ولا للتنمية الا مبالغ قليلة جدا لم تسعف في اطلاق مشاريع التنمية التي يحتاجها البلد.

واليوم، وبعد ان شهدت اسعار النفط التراجع على نحو لا يكف معها توفير احتياجات المالية لتغطية نفقات الموازنة العامة، فان العراق عليه ان يعالج مشكلات فرعية لكي يحقق قدرة على توفير رؤوس الاموال، ومنها: مشكلة نقص الادخار الذي يقل عن ٥% في حين انه في الدول المتقدمة يصل إلى ٢٠%، والبطالة باوجهها المختلفة واهمها المقنعة التي ظهرت بسبب الاتجاه إلى التوظيف لاغراض سياسية واجتماعية، واكتناز مجموعات صغيرة لجزء مهم من ثروة البلد وتهريبه لخارج العراق (نحو ٣٠٠ مليار دولار) أو تحويله إلى ثروة غير قابلة للتداول (مجوهرات ومعادن نفيسة وغيرها)، واعادة توجيه انماط الاستهلاك التي تحاكي ما موجود في الدول المتقدمة، فضلا عن

٤-سمير عباس النصو ي ازمة الاقتصاد العراقي-التحديات وفرص الاصلاح، مصدر سبق ذكره.

٤-محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف، بو ت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ٩٢

عدم وجود قطاع صناعي يمكنه ان يوفر السلع الاستثمارية اللازمة لبناء مشاريع التنمية، وغيرها[ ] . ان هناك ضرورة ملحة لاعادة النظر بالعائد النفطي، والنظر اليه كاصل اقتصادي ناضب، ووجوب ان يتم تحويل نسبة منه إلى استثمار تصل إلى ٥٠% كمرحلة اولى و ٧٥% كمرحلة ثانية ليتحول إلى اصل انتاجي متجدد وليس استخدامه كانفاق جاري[ ]، ووجوب ان يلجأ العراق الى انشاء صندوق سيادي يحفظ ويستثمر العائدات النفطية[ ]. وبهذه المعالجات يمكن للعراق ان يبدأ بتكوين لراس المال اللازم لاطلاق برامج التنمية.

ثانيا: النمو المتوازن للناتج القومي الاجمالي

تضمنت خطة التنمية للسنوات ٢٠٠٥– ٢٠٠٧ و٢٠٠٧– ٢٠١٠ و٢٠١٠– ٢٠١٤ رفع معدل النمو في القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع الصادرات، واستهدفت خطة ٢٠١٠– ٢٠١٤ زيادة الناتج المحلي الاجمالي بحدود ٩,٣% كمعدل سنوي خلال مدة تنفيذ الخطة، وتوفير ٤ مليون فرصة عمل جديدة، وتنويع مساهمات القطاعات المختلفة في الاقتصاد العراقي، ورفع معدل الاستثمار الاجنبي في البلد ليصل إلى مستوى ٤٦% من اجمالي الاستثمار المتحقق، الا ان هذه الخطط فشلت في تحقيق أيا من اهدافها، ثم اتجه العراق الى وضع خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣– ٢٠١٧، وكانت من فقراتها ان يحقق العراق معدل نمو اقتصادي كلي يقارب ١٣,٣%، على ان يكون معدل النمو الاقتصادي من غير احتساب النفط نحو ٧,٥% بحدود عام ٢٠١٧[ ]، الا ان الواقع يؤشر عدم القدرة على الايفاء بتلك المتطلبات خصوصا ونحن على عتبة

---

[٤]–محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي في المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠ – ٢٠٠٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد ٢٧، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١١، ص ١٦.

[٤]–رائد فهمي، الاقتصاد العراقي: قضايا وآفاق في الإصلاح والتغيير، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، استخرج بتاريخ: ٧تشرين الثاني ٢٠١٥. http://iraqieconomists.net/ar/

[٤]–يسرى مهدي حسن، رافع احمد حسن، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٧ جامعة واسط، ٢٠١٢، ص ص ٦ – ٩٨

[٤]–ينظر: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره ص ٧.

النصف الثاني من السنة ٢٠١٦ ولا توجد مؤشرات يمكن ان تدعو الى التفاؤل بشان انجاز اهداف تلك الخطة.

ان واحدة من مشكلات العراق هو اعتماده الكبير على القطاع النفطي في تحقيق الايرادات، والامر هنا يتطلب بناء مشاريع تنموية تغطي نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية، لان المهم هو ان يؤدي اطلاق مشاريع التنمية إلى اطلاق تنمية متوازنة قادرة على ان تدفع ذاتها بذاتها، وبهذا يمكن معالجة مسالة انخفاض معدلات الادخار، كونه سيقود إلى نمو متوازن وتدرجي في كل القطاعات( )، أي انه سيحقق نموا افقيا في كل أو اغلب القطاعات، الا انه سيواجه بمشكلة متعلقة في عدم واقعية الافتراض كونها يتطلب للشروع به عرض كبير من راس المال في ظل صغر حجم السوق العراقي، وهو لا يمكن ان يتوفر الا عبر رفع معدل الادخار الوطني أو عبر فتح باب الدخول للاستثمار الاجنبي.

٨

ثالثا: التصنيع الوطني

ما زال العراق يعاني من مشكلة أخرى فرعية، علاجها يمكن ان يطلق مشاريع التنمية، وهي عدم الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وهي عوامل مهمة للانتاج، والسبب يكمن في غياب التصور السليم لمسار التنمية، فحتى في ظل الازمة التي شهدها البلد جراء تراجع اسعار النفط فانه يمكن تحريك عوامل الانتاج من قوة عمل وراس مال متراكم وموارد طبيعية لاطلاق مشاريع تنموية، يمكنها من قيام مشاريع تصنيع مختلفة سواء ما كان منها لاشباع الحاجات الاساسية أو لاجل التصدير، وفي كل الاحوال فان اطلاق المبادرة للتصنيع الوطني أو التصنيع القائم على وجود الاستثمار الاجنبي من شانه القضاء على جزء مهم من البطالة وتقليل معدل الواردات، وتصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وخفض نسبة الفقر ، وخفض نسبة الانكشاف في الامن الاقتصادي،.. ( )، الا ان هذا الاتجاه يتطلب[٩]ليس فقط تراكم معدلات

٤

٤–مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧، ص ١٩.

٤–للتوسع ينظر: هجير عدنان زكي، اقتصاديات الانكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص ٢٣–٣٣. وأيضا: أسماء طه خلف، عبد الجبار محمود العبيدي تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٨، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٩٦–١٧٠.

الادخار المحلي والاتجاه الى الاستثمار الوطني، وانما يتطلب ايضا ان تدعم الحكومة قدرة تلك الصناعات في ظل منافسة عالمية قوية وسيادة انماط من الاستهلاك ربما لا تقدر تفضيل المنتج المحلي على المستورد في ظل الانفتاح والعولمة وقواعد منظمة التجارة العالمية وسيادة انماط الاعلان وتشجيع الاستهلاك، وانما يمكن للحكومة اعتماد سياسات اقتصادية وخاصة المتعلقة باسعار صرف العملة الوطنية عبر خفض مستمر لقيمتها لزيادة ربحية المنتجين، كما لا يمكن تصوره من غير استثمارات ضخمة مشفوعة بتدفق للتكنولوجيا التي تسمح بنمو هكذا صناعات.

ان تطوير التصنيع الوطني يتطلب في المقام الاول استراتيجيات داخلية متكاملة، تتضمن تغيير نمط توزيع الدخل للمواطن العراقي، كونه يتجه في الغالب نحو السلع الاستهلاكية الترفية، فضلا عن الحاجة إلى رفع انتاجية العمل، مع ملاحظة ان اطلاق مبادرة التصنيع الوطني لا تعتمد توازنات مثالية انما تنطلق من الاحتياجات الاساسية للمواطنين، وان لم يتم في المراحل الاولى انتاج كافة المنتجات الاستهلاكية والصناعية التي يحتاجها السوق المحلية، انما ان تراعي تلك الصناعات التي يمكن اقامتها باستخدام الموارد المتاحة لانتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الاساسية كاولوية أولى ، على ان يتبع ذلك الانتاج من اجل التصدير.

رابعا: دعم الاستثمار

ان مشكلة العراق انه حصل على موارد عديدة الا انه استنزفها لأسباب عدة، وجوبه بازمة شحة الموارد المالية جراء انخفاض اسعار النفط حتى انه لم يعد يستطيع مجاراة نفقات الموازنة العامة التي ضخمت لأسباب سياسية واجتماعية قبل العام ٢٠١٤. وطالما ان هناك ازمة بالموارد المالية اللازمة لاطلاق التنمية، فان العلاجات المتصورة هي اما الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر أو الاعتماد على عولمة الاقتصاد الوطني، واذا ما اتينا إلى العولمة فانها تفيد بفتح السوق العراقية امام السلع والخدمات وفق لمنطق التنافس التام، والقائم على ان المواطن يشتري السلعة والخدمة استنادا إلى

عوامل: الكلف والميزات التي تحملها[٥]، مع اقل قدر من القيود التي يمكن ان ترد على تدفق السلع والخدمات للسوق الوطنية، باعتبار المواطن انسان عقلاني باختياراته، وهو يتفاعل مع سوق عالمي وليس محلي، وهو هنا لا يحتاج إلى انتاج وطني لمباهاة الدول الأخرى بانه يملك تصنيع وطني انما هو يحتاج اشباع احتياجاته من السلع والخدمات أيا كان مصدرها اعتمادا على التنافسية الموجودة. الا ان هذا الامر سيقود إلى توليد مشكلتين الا وهما: البطالة والفقر المصاحب لها، والحلول هي باطلاق مشاريع اقتصادية وطنية يمكنها ان تعالج المشكلتين معا، وتسمح بعلاج مشاكل: تدفق راس المال، والتكنولوجيا، وهو ما لا يتاح الا عبر دخول الشركات الاجنبية لتقوم بالاستثمار في السوق العراقية، وفائدة هذا الخيار انه لا يقوم على تحمل الدولة العراقية لقروض لتوفير الموارد المالية، انما يقوم الخيار على السماح للشركات الكبرى بان تجلب راس المال والتكنولوجيا والخبرات اللازمة للقيام بالانتاج في السوق العراقية نظرا لميزات يمكن ان يوفرها الاخير، مقابل ان تقوم تلك الشركات بالاستعانة بالموارد البشرية والطبيعية العراقية، وسواء كان انتاجها معدا للاستهلاك المحلي أو للتصدير فانه يمكن ان يطلق المرحلة الاولى من التصنيع.

الا ان الامر ليس بهذه السهولة انما هو يتطلب مراعاة الاتي:

١- سياسات اقتصادية سليمة، تقوم على فك الارتباط بين العوامل الاجتماعية والسياسية وبين العوامل الاقتصادية، فالمستثمر لا يتوقع منه ان يكون شركة مساهمة عامة للقضاء على البطالة من خلال رفع مستويات التوظيف انما هي شركات ربحية[١].

٥-ينظر مثلا: ياسر بسيوني محمد مصطفى، الحكومة العالمية وحكومة الـ في المعاصرة في ظل التغيرات العالمية الجديدة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣، ص ص ١٣ ٣. وأيضا: نايف علي عبيد، العولمة، مشاهد وتساؤلات، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ص ٥٠ ٢. وايضا: عقيل حميد جابر الحلو، الأزمة المالية وتداعياتها على الأنشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية (اقتصادات مختارة :مصر، الجزائر، العراق)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٣ ١، جامعة القادسية، ٢٠١١، ص ص ١٦٦ ١٦٧.

٥-عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية، رؤى استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين، دمشق، دار أبي الفداء العالمية للنشر، ٢٠١٣، ص ص ٥٠ ١.

٢- كما يتطلب اعتماد العراق لسياسات التثبيت الاقتصادي، أي تحقيق التوازن للاقتصاد الكلي، فالسياسة المالية تتجه إلى خفض العجز في الموازنة العامة عبر رفع الواردات (الضرائب ورفع اسعار الخدمات والسلع الحكومية) وترشيد الانفاق (خفض الدعم الحكومي وخفض العمالة غير الضرورية في الجهاز التنفيذي)، وتحرير سعر الصرف للعملة الوطنية، وتحرير سعر الفائدة، أي ترك الاقتصاد لقوى السوق[ ]، طالما ان العراق ارتبط بعلاقات مع صندوق النقد الدولي بعد القروض التي طلبها منذ العام ٢٠٠٤ .

٣- كما يحتاج العراق إلى برنامج آخر، وهو اقل في قدرته على معالجة مشكلات الاقتصاد العراقي، الا انه يدعم باقي العلاجات على المدى البعيد، الا وهو برنامج التكييف الهيكلي، مع ترشيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ليتعامل مع دور اليات السوق في توجيه الموارد وجذب الاستثمارات نحو الصناعات التي يحتاجها السوق.

وما يهم هنا هو المدى الذي يمكن من خلاله جذب المستثمر الاجنبي (فرد أو مؤسسة)، مع ما يرافقه من جذب للمعدات والتكنولوجيا، إلى السوق الوطنية، انطلاقا من ادراكه ان هناك هامش ربحية مغري وشروط عمل لا تعيقه[ ]. والواقع، ان العراق شرع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، الا انه لم ينجح في جذب الاستثمار للبلد، نتيجة غياب الاستقرار بشقيه الامني والسياسي، ونتيجة الفساد المستشري، ومن ثم وجراء صعوبة توفير النقد الاجنبي اللازم للشروع بالتنمية وضعف الادخار الوطني، والفجوة التكنولوجية بين العراق وغيره من البلدان، فان الحلول تقتضي اعادة النظر بقانون الاستثمار وببيئة الاستثمار الوطنية على نحو يكون فيها تدخل الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية وليس عن طريق الاوامر، يمكن الشركات الكبرى من الاستثمار باقل قدر من العوائق، وهو يرتبط باصلاح الاقتصاد

٣

[٥]- د. سليم سلطان، سياسات الاصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠٢، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٧٢.

[٥]- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٧. وأيضا: اشرف السيد قبال، الاستثمار الاجنبي المباشر، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣، ص ٢٧.

ككل، على نحو تتراجع فيه مساحة القطاع العام ضمن النشاط الاقتصادي، ويكون الاستثمار قادر على توظيف موارده في بيئة ينخفض فيها تدخل الدولة ودعمها للصناعات الوطنية، أي انه ينشط في بيئة تنافسية.

ما طرح في اعلاه، يمثل خطوط عامة يمكن في حالة اعتمادها دعم العلاجات لاضعاف الاختلالات الهيكلية التي تجابه العراق على المدى القصير، وبالتوسع في العلاجات يمكن القضاء على تلك الاختلالات في المدى المتوسط.

الخاتمة:

إن التنمية بكل أنواعها تمثل ضرورة لواقع ومستقبل البلد، وهو يتطلب دراسة الواقع الاقتصادي، وهو ما تقوم به الجامعات والمراكز البحثية والباحثون، هبر تشخيص كل المشكلات ووضع الحلول المناسبة، والعراق يعاني منذ مدة ليست بالقصيرة من وجود مشكلات اقتصادية، تطورت حتى وصل البلد إلى مرحلة الاختلال، وهو ما يتطلب تضافر الجهود لايجاد معالجات له، علاجات مبنية على تحليل الواقع بشكل لدقيق، عبر تأشير نقاط الخلل واقتراح الوصايا الملائمة، وبحكم كون القصور شبه شامل، فان الطرح اتجه إلى ان يكون عاما وشاملا، بدلا من التركيز على مشكلات تفصيلية وعلاجات تفصيلية مختصة بها، فالبطالة والفقر وعجز الموازنة والمديونية، وضعف التصنيع الوطني، كلها مشكلات مترابطة، ولا يمكن تصور حلول جزئية فاعلة يمكنها ان تعالج كل ما موجود من مشكلات قائمة.

وهنا، العلاج لا يأت من خلال الخصخصة فقط، وانما يجب ان يرافقه جهد وطني لتكوين راس المال عبر رفع معدل الادخار الوطني، والتخطيط لان يكون هناك توازن ملائم في التصنيع، وفي القطاعات الرئيسية التي يتكون منها الناتج المحلي، فضلا عن دعم جذب الاستثمار الاجنبي. فالخصخصة حاليا غير ممكنة كخيار منفرد لكون السوق العراقية لا تتيح تنافسية لاي صناعة عراقية، والعلاج لهذا لا يأت عبر خيارات لا تنظر للاقتصاد العراقي من منظور كلي.

ومما تقدم نصل إلى الاستنتاجات الاتية:

١- ما زال العراق ورغم مضي نحو عقد ونصف على التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ في مرحلة فوضى اقتصادية، فهو لم يستطع ان يوجه الدولة نحو نظام وهدف اقتصادي، ويتضح ذلك في اتجاه الدولة إلى رفع الانفاق العام ورفع سقف التوظيف واعتماد الخطط الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٥، واخرها يمتد منظورها لعام ٢٠١٧، رغم ان الدستور يشجع على الاستثمار واطلاق المبادرة للقطاع الخاص واليات السوق.

٢- يعاني العراق من مشكلات بنيوية، كانت مخرجاته المتعلقة بغياب التنمية الاقتصادية واحدة منها، والمرتبطة هي الأخرى بالاختلالات الكبرى في هذا الاقتصاد، ولم تستطع السياسة الاقتصادية والمالية للبلد ان تستثمر الموارد التي حصل عليها العراق من الريع النفطي، وانما تعرضت تلك الموارد للهدر والضياع.

٣- رغم ما شرعه القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل المتعلق بالاستثمار في العراق، باعتباره البيئة القانونية لاطلاق مشاريع التنمية خارج دائرة الانفاق الحكومي، الا ان الواضح ان تطبيقه تعثر على ارض الواقع جراء عدم وجود بيئة سياسية وثقافية ملائمة، تمكن للشركات الاجنبية والمستثمرين الاجانب من دخول العراق.

٤- هناك مجموعة من المشكلات التي لم يستطع العراق التعامل الجاد معها، واهمها البطالة والفقر والفساد، وكلها ضاعفت من المشاكل الهيكلية الموجودة، مع الافتقار إلى وجود ارادة التعامل الجاد معها.

٥- ان القطاع النفطي هو اكبر القطاعات الاقتصادية في العراق، الا ان ما يؤثر عليه انه يتفاعل مع بيئة عالمية اغلب اوراقها بيد المستهلكون الكبار وليس بيد القوى المنتجة، ومن ثم فان ايراداته المتحققة عرضة للتقلب المستمر، وهو ما يجعل التركيز على الريع في ادارة مرافق الدولة عامة وبضمنها الاقتصادية فيه درجة مخاطرة عالية وهو ما حصل بعد عام ٢٠١٤.

٦- ان مقومات الاقتصاد العراقي تظهر انه يوجد الكثير من الموارد غير النفطية، مثل الزراعة والموارد البشرية والسياحة، والمطلوب ان يتحقق استثمار كاف بها لكي تساهم بنسب اكبر في الناتج المحلي الاجمالي. ورغم ان العراق طرح استثمار نسب

مرتفعة من موازنته السنوية للاستثمار، الا ان العائد المتحقق من عمليات الاستثمار على المدى اللاحق على عام ٢٠٠٤ لم يكن ليكون قادرا على الظهور بمظهر يلبي احتياجات العراق التنموية، والاسباب في ذلك متعلقة بامرين اثنين بارزين: هو استغراق اغلب ذلك الاستثمار وتماهيه مع الفساد الموجود، والامر الاخر ان اعمال العنف والارهاب وضعف القانون كان غالبا ما يتعرض لمشاريع الاستثمار التي يتم العمل بها وينتهي إلى تخريب بعضها.

ومن العرض السابق، يمكن ان نقدم التوصيات الاتية:

١- ان العراق يحتاج إلى توضيح الفلسفة الاقتصادية التي يسير عليها، هل هي فلسفة الاقتصاد الراسمالي ام انها نظام اشتراكي ام انها طبيعة مختلطة بينهما، فعلى هذا التحديد يمكن توضيح طبيعة دور الدولة، وخفض الانفاق العام وحدود الخصخصة التي يتوقع ان يتم الشروع بها بفعل الارتباط باتفاقات مع صندوق النقد الدولي.

٢- من الضروري تبني سياسة الاصلاح الاقتصادي، القائمة على دعم النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصا الزراعية والصناعية لكي تحقق اكثر من هدف واهمه تقليل مستوى البطالة وخفض معدل الفقر، وتحسين الميزان التجاري للعراق عبر خفض الواردات وربما رفع الصادرات،..

٣- من الواجب خفض التدخل السياسي في السياسة الاقتصادية، ان اراد العراق التحول إلى اقتصاد السوق، أي ان يترك الامر إلى قوى السوق لتكون قادرة على فتح الطريق امام التنمية، وان يكون اسهام العوامل السياسية في تهيئة البيئة التشريعية لعمل القطاع الخاص والاستثمار، ودعم بعض المشاريع الكبرى مما لا يمكن للقطاع الخاص أو الاستثمار الاجنبي اقامة بناه فيها، على ان يكون دخول الدولة اليها بوصفه شخص مستثمر من القانون الخاص وليس بوصفها متحملة لعبء الخسارة.

٤- ان التنمية لا يمكن ان تتحقق الا عبر برامج متكاملة، ومما لا يمكن للدولة ان تتجاهله هو قطاع المصارف وقطاع السياحة وقطاع التعليم، فهي قطاعات يمكنها ان تضاعف النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي ان تم اعادة النظر بالتشريعات المحيطة بها ودعمها.

ملخص الملخص :

اظهر الاقتصاد العراقي خلال السنين التالية من عام ٢٠٠٣ بعضا من الاختلالات الهيكلية، التي اظهرت وجود ضعف فيه، مما يتطلب معالجات جذرية، تعيد للاقتصاد قدرته الى ان يكون بمستوى ما يملكه العراق من موارد مختلفة، وبمستوى ما يطمح اليه قيادته وشعبه.

Abstract:

The Iraqi economy has shown during the years following the 2003 some structural imbalances, which showed a weakness in, which requires radical treatments, because the economy's capacity to have some level of Iraq has different resources, and the level of aspire leadership and people.